الأمم المتحدة

A/61/589

الجمعية العامة

Distr.: General
21 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، باسم رئيس عملية كيمبرلي، وعملا بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٠، أن أحيل طيه تقرير عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) صامويل و. **أوتلولي**
السفير
والممثل الدائم

301106 301106 06-62595 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة

تقرير عملية كيمبرلي المقدم إلى الجمعية العامة المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

مقدمة

١ - تقدم جمهورية بوتسوانا، بوصفها رئيسا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لعام ٢٠٠٦ هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٦٠. فقد طلب القرار إلى رئيس عملية كيمبرلي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ العملية إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تحت عنوان ''دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها''.

معلومات أساسية

٢ - إن عملية كيمبرلي شراكة ثلاثية فريدة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وصناعة الماس أنشئت بغرض أساسي هو تنظيم الاتجار الدولي بالماس الخام لاستبعاد الماس الممول للصراع. وقد أبدى المجتمع الدولي غضبه وهبَّ لوقف الصراعات التي تميزت في أبشع صورها وأشدها وحشية بفترات من الانتهاكات المنظمة للقانون الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتدهور المطرد في سيادة القانون والنظام وفي أركان الحكم الرشيد والديمقراطية. وأرسى هذا التطور أساسا صلبا لبناء شراكة عالمية لتعزيز السلام والأمن.

٣ - وأضفى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٥٩ (٢٠٠٣) الشرعية على عملية كيمبرلي على نطاق عالمي، وهي شرعية جسدها فيما بعد قرارا مجلس الأمن المتعلقان بليبريا وكوت ديفوار. وأكدت هذه القرارات الثلاثة، مع القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، سريان ولاية عملية كيمبرلي وأضفت على العملية المزيد من علو المكانة الدولية والمصداقية. واتبعت عملية كيمبرلي من جانبها نهجا خاصا بها في عملها يتصف بالشفافية والشمول والبعد عن التمييز ويتحلى بالطابع العملي والمرونة. وأدرجت فيها آلية لاستعراض الأقران ولإعداد تقارير إحصائية لتحديد ما قد يتصل بالتنفيذ من مسائل ونشر أفضل الممارسات.

مساهمة عملية كيمبرلي في استتباب السلام والأمن الدوليين

٤ - منذ أن أُنشئت عملية كيمبرلي، تغيرت تغيرا كبيرا العوامل الجغرافية السياسية التي حتمت إنشاءها، ومن بينها الكثير من الصراعات التي أثارت غضبة المجتمع الدولي على

''الماس الممول للصراع''، حيث عاد السلام والاستقرار منذ ذلك الحين إلى الكثير من البلدان التي تأثرت سابقا بالصراع، مثل أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون. واليوم يجري تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ (نظام كيمبرلي) في ظل مناخ أفضل بوجه عام من حيث استتباب السلام والأمن الدوليين ويتسم بزيادة في عدد الحكومات المنتخبة بالطريق الديمقراطي، وبقدر أوفر من الوعي بالحكم الرشيد والمطالبة به، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان إلى جانب أوضاع أمنية أفضل. وكان نظام كيمبرلي على رأس المساهمين في تهيئة هذه البيئة الأمنية الأفضل والمستفيدين منها على السواء.

٥ - وأدى تحسن الأحوال الأمنية إلى وضع أحكام نظام كيمبرلي وتنفيذها، ولا سيما الضوابط الداخلية الحيوية اللازمة لضمان أن يكون منشأ جميع كميات الماس الخام المتداولة تجاريا على الصعيد الدولي غير مرتبط بتمويل الصراعات. وفي الوقت الراهن، زادت كميات الماس الخام المتداولة وفقا لأحكام نظام كيمبرلي عنها في أي وقت مضى بفضل الأحكام الدولية المطبقة في هذا الشأن، مما أدى إلى الحد بشدة من فرصة تسرب الماس الممول للصراع إلى عمليات الاتجار المشروعة بالماس الخام.

٦ - وإنجازات نظام كيمبرلي جديرة بالثناء البالغ، فهي ثمرة جهود المجتمع الدولي الدؤوب والتزامه القاطع بتحقيق التكاتف في العمل بصورة شاملة من أجل منع استخدام الماس في تمويل عمليات التمرد الأهلية. وأشاد استعراض السنوات الثلاث لنظام كيمبرلي الذي أجري مؤخرا بهذا النظام باعتباره نظاما ناجحا نجاحا ملحوظا تجاوز أداؤه التوقعات المبدئية بالنظر إلى ضخامة التحديدات التي كان عليه مواجهتها. ويمثل نجاح نظام كيمبرلي نموذجا جيدا للتعاون العالمي وما يمكن أن يتحقق من خلال تضافر عدة أطراف.

٧ - وقد رحب نظام كيمبرلي خلال الفترة قيد المناقشة بعضوية نيوزيلندا وبنغلاديش. كما تلقى عددا ضخما من الاستفسارات من بلدان أخرى تعرب عن الاهتمام بمعرفة شروط الانضمام إلى النظام. ولا تشهد الزيادة في عدد المشتركين في السنة الأخيرة بالأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على العملية فحسب، بل هي دليل أيضا على الوعي بالدور الهام الذي ينهض به نظام كيمبرلي في منع الصراعات.

٨ - وأضحت المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين من خلال توثيق التعاون مع المنظمات الدولية وفقا لولاياتها هدفا من الأهداف الاستراتيجية لشراكة عملية كيمبرلي. وكانت الأمم المتحدة دوما شريكا بالغ الأهمية في هذا الشأن. وقد أبدت تأييدا كبيرا لعملية كيمبرلي وساهمت مساهمة هائلة في عملها.

تشغيل عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٦

٩ - لدى عملية كيمبرلي أربعة أفرقة عاملة دائمة، هي: الفريق العامل المعني بالرصد، والفريق العامل المعني بالإحصاءات، والفريق العامل المعني بالمشاركة (لجنة المشاركة) والفريق العامل لخبراء الماس. وتكوين هذه الأفرقة العاملة موضح في الضميمة ٤. وقد أنشأت عملية كيمبرلي أيضا فريقا عاملا مخصصا معنيا باستعراض نظام كيمبرلي وكذلك لجنة الاختيار. وفيما يلي موجز بأنشطة هذه الأفرقة العاملة خلال عام ٢٠٠٦:

الفريق العامل المعني بالرصد

١٠ - ركز الفريق العامل المعني بالرصد نشاطه على ثلاثة مجالات رئيسية، هي فيما يلي: التنفيذ المنتظم لنظام استعراض الأقران، ورصد المسائل المتعلقة بالتنفيذ، واستعراض الثلاث سنوات لنظام كيمبرلي. وفي هذا السياق، وبالإضافة إلى التنفيذ المتوالي لمختلف عناصر استعراض الأقران، تركزت جهود الفريق العامل على إجراء عملية متابعة للزيارات الاستعراضية أكثر اتساقا بهدف ضمان أن تصبح هذه الزيارات الاستعراضية جزءا من عملية طويلة الأجل ومطردة تعزز تنفيذ نظام كيمبرلي بدلا من أن تكون أحداثا ''متفردة'' متقطعة الصلة. وفي وقت انعقاد اجتماع غابورون العام في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المشتركين الذين تلقوا زيارات استعراضية منذ إنشاء نظام كيمبرلي ٤٣ مشتركا (انظر الضميمة ٣). وهو تحسن كبير مقارنة بما كان عليه الأمر وقت انعقاد الاجتماع العام في السنة الماضية حيث لم يزد عددهم على ١٩. ومن أصل ٤٧ مشتركا، بلغ مجموع المشتركين الذين تلقوا زيارات استعراضية أو وجهوا الدعوة لتلقي زيارات من هذا القبيل ٤٣ مشتركا. ومن المشجع والمطمئن أن عددا كبيرا من المشتركين يخضعون للرصد في إطار آلية استعراض الأقران. وهو أمر هام لاستمرار مصداقية النظام. ويعتزم الفريق العامل أن يبدأ جولة ثانية من الزيارات الاستعراضية في عام ٢٠٠٧ كسبيل لتعزيز عملية الرصد.

١١ - وأولى الفريق العامل المعني بالرصد أيضا اهتماما خاصا لرصد الحالة في كوت ديفوار عملا بقرار موسكو الذي وضع تدابير محددة لمنع الاتجار في الماس الممول للصراع القادم من الجزء الشمالي في هذا البلد وهو الجزء الخاضع لسيطرة المتمردين. وأحال رئيس عملية كيمبرلي المسألة أيضا إلى الفريق العامل المعني بالرصد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بناء على الاستنتاجات التي خلص إليها فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار. وقد انتهى فريق خبراء الأمم المتحدة إلى أن ثمة احتمالا لتهريب الماس الممول للصراع عن طريق غانا ودخوله في عمليات التجارة المشروعة، مما يقوض من فعالية عملية كيمبرلي. وقدم الفريق العامل المعني بالرصد توصيات إلى الرئيس لاتخاذ تدابير فورية بشأن غانا، ولا سيما التوصية

بإيفاد مبعوث خاص رفيع المستوى إلى هناك للإعراب عن قلق عملية كيمبرلي وبدء مناقشات رسمية وتقديم تقرير إلى عملية كيمبرلي في اجتماع غابورون العام.

١٢ - وزار مبعوث خاص غانا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول إلى ١ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٦. وقدم المبعوث تقريرا إلى اجتماع غابورون العام بشأن نتائج الزيارة الناجحة. وإضافة إلى مبعوث الرئيس، أوفد رئيس جمهورية بوتسوانا وزير الثروة المعدنية والطاقة والموارد المائية في بوتسوانا مبعوثا خاصا له لمقابلة رئيس جمهورية غانا ضمانا لطرح الشواغل المتعلقة بالمزاعم التي ترددت ضد غانا والرد عليها على أعلى مستوى سياسي ممكن. وأُعدت خطة عمل ترمي إلى معالجة جوانب الضعف التي جرى التعرف عليها في نظام غانا للضوابط الداخلية وتم الاتفاق عليها مع حكومة غانا. وتوفر هذه الخطة فترة ثلاثة أشهر لمعالجة مسائل معينة متعلقة بالضوابط الداخلية من أجل تعزيز أنظمتها. واتخذ الاجتماع العام قرارا إداريا بإيفاد بعثة استعراضية إلى غانا بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل تقييم تنفيذ غانا لخطة العمل المتفق عليها (انظر الضميمة ١).

الفريق العامل المعني بالإحصاءات

١٣ - تؤلف الإحصاءات جزءا لا يتجزأ من عملية الرصد لضمان ألا يدخل الماس الممول للصراع في تجارة الماس الخام المشروعة. والمشتركون مطالبون بتقديم إحصاءات ربع سنوية، وقد قدموا جميعهم إحصاءات لعام ٢٠٠٥، مما يمثل تحسنا عما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٤. وعملية التحليل السنوية تيسِّر إبراز الشواغل المحددة لفرادى المشتركين. وقام الفريق العامل المعني بالإحصاءات بجمع وتحليل إحصائيات عام ٢٠٠٥ المتعلقة بجميع المشتركين. وكان تضارب البيانات أعم المشاكل التي جرى تحديدها. غير أن بعض جوانب التضارب حُسمت من خلال عمليات توفيق ثنائية. وكانت المسائل الرئيسية التي نظر فيه هذا الفريق العامل تحليل البيانات وبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية وشفافية البيانات.

١٤ - وأيد اجتماع غابورون العام مفهوم الشفافية في التقارير الإحصائية بموافقته على النشر الفوري للبيانات الموجزة لعملية كيمبرلي المتعلقة بالتجارة والإنتاج، حسب القيمة والحجم، وعدد الشهادات الصادرة في إطار بيانات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

الفريق العامل لخبراء الماس

١٥ - كُلف الفريق العامل لخبراء الماس خلال اجتماع موسكو العام بالمساعدة في عمليات التحليل التقني لحجم وخصائص الإنتاج المرجح تصديره من كوت ديفوار. وبالاستعانة بالمعلومات التاريخية، وضع الفريق العامل الآن مخططا لتوزيع إنتاج كوت ديفوار وفق الحجم

والتواتر. ويوفر التوزيع القائم على الحجم والتواتر أداة لتحديد ''بصمة'' الماس القادم من منطقة معينة، ومع هذا، فربما كانت هذه الأداة أدق في التعامل مع الإنتاج غير المفروز. ونقطة القصور التي تشوب استخدام طريقة البصمة في التعرف على الماس الوارد من كوت ديفوار هو أنها غير مجدية إلا مع الإنتاج غير المفروز، أو ما يوصف بالإنتاج الغُفل للمناجم. ودائما ما يصدر الماس الوارد من كوت ديفوار مفروزا، مما يجعل من الصعب استخدام هذه الأداة في التعرف على الماس الأيفوري. وهناك أداة إضافية يجري بحثها، وهي استخدام التصوير الفوتوغرافي الرقمي للتفريق بين الماس حسب المنشأ، مما يزيد من صعوبة دخول الماس الممول للصراع في دائرة التجارة المشروعة. وبينما توجد صور للإنتاج من بلدان مختلفة أو يمكن الحصول عليها، فلا يوجد لدى صناعة الماس في الوقت الراهن أية صور رقمية لإنتاج الماس التقليدي الوارد من كوت ديفوار. وربما أمكن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تساعد في الحصول على صور رقمية لإنتاج كوت ديفوار غير المفروز. وطلب اجتماع غابورون العام إلى الفريق العامل لخبراء الماس تنظيم حلقة دراسية لتحديد منشأ الماس وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الاجتماع العام التالي.

١٦ - كما كلف اجتماع غابورون العام الفريق العامل بمخاطبة لجنة لنظم المنسقة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالتصنيف وإعداد جدول للصور الفوتوغرافية.

لجنة المشاركة

١٧ - من الجوانب الهامة لعمل لجنة المشاركة تشجيع المشاركة على أوسع نطاق ممكن في نظام كيمبرلي من جانب البلدان التي تتعامل في الماس الخام. وفي هذا الشأن نظرت اللجنة خلال هذا العام في الطلبين المقدمين من نيوزيلندا وبنغلاديش للانضمام إلى النظام ووافقت عليهما. ويضاف إلى ذلك أن اللجنة واصلت مخاطبة مقدمي الطلبات الذين لم يجر البت في طلباتهم بعد من أجل استيفاء الشروط الدنيا للانضمام إلى نظام كيمبرلي. وجرت عملية متابعة في هذا الشأن مع تركيا وتونس والرأس الأخضر وسوازيلند وغابون والفلبين ومالي والمكسيك والكاميرون. وقد بلغت هذه الطلبات مراحل متفاوتة من الجاهزية.

المساعدة التقنية في تنفيذ عملية كيمبرلي

١٨ - ينهض عدد من المشاركين والمنظمات بدور نشط في توفير المساعدة التقنية لتعزيز بناء القدرات اللازمة لتنفيذ عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ومن بين البلدان والمنظمات التي قدمت، وما زالت تقدم، هذه المساعدة كندا، والولايات المتحدة، ومركز دبي للسلع المتعددة ومؤسسة دي بيرز. وأعلنت بلجيكا أنها ستمول إعداد دراسة شاملة لوضع خطة عمل لتعزيز الضوابط الداخلية ومعالجة مشاكل مشاريع التعدين الصغيرة.

١٩ - وقد حددت الولايات المتحدة، في إطار دورها كمنسقة للمساعدة التقنية، عدة برامج رئيسية للمساعدة جاري إعدادها في إطار قطاع الماس. ولدى الولايات المتحدة برنامج للمساعدة طويل الأجل في سيراليون، وفي عام ٢٠٠٦ بدأت برنامجا جديدا في ليبريا لمساعدة ذلك البلد على الاستعداد للمشاركة في عملية كيمبرلي. وتوجد توقعات جيدة لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الماس مع شروع دي بيرز في برنامج للتنمية المجتمعية بتكلفة قدرها مليونا دولار بالتعاون مع حكومة جمهورية تترانيا المتحدة. كما تعاون دي بيرز ومركز دبي للسلع المتعددة مع جهود الولايات المتحدة الرامية إلى إعداد خبراء في تقييم الماس وتوفير المعدات اللازمة لذلك في ليبريا. وكذلك، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التعاون بين بلدان اتحاد نهر مانو المنتجة للماس ورعى مؤتمرا عقد في حزيران/يونيه لتعزيز التنسيق الإقليمي للسياسات. وعلاوة على ذلك، كان المجلس العالمي للماس، طوال السنين، يوفر المساعدة التقنية والتدريب للكثير من المشتركين في نظام كيمبرلي. وسوف يساعد المجلس العالمي للماس غانا على مدار الشهور الثلاثة القادمة بالتفتيش على الماس الغيني في إطار خطة عمل متفق عليها لتحسين الضوابط الداخلية للبلد.

٢٠ - وتواصل عملية كيمبرلي تشجيع البلدان المانحة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية على مواصلة توفير المساعدة للمشتركين الآخرين في عملية كيمبرلي وإخطار المنسق باحتياجاتها.

المنجزات الرئيسية لعملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٦

٢١ - كان من الشواغل الرئيسية لعملية كيمبرلي، خلال عام ٢٠٠٦، استعراض نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على نحو ما اتفق عليه المشاركون وهو أن يُستعرض النظام في غضون ثلاث سنوات من تنفيذه. وبدأ تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ اعتبارا من تموز/يوليه عام ٢٠٠٣. وركز الاستعراض الذي يرد التقرير الختامي المتعلق به في الضميمة ٢، على ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على التجارة الدولية في الماس الخام، ومدى فعالية النظام في منع تسرب الماس المموِّل للصراعات إلى التجارة المشروعة (ب)، الأحكام الفنية للنظام وما إذا كانت تؤدي وظيفتها على النحو المخطط له أو أنها تحتاج إلى تحسينه؛ (ج) عمليات النظام وفعاليتها وكفاءتها.

٢٢ - النتائج الرئيسية للاستعراض تتمثل فيما يلي:

دور الحكومات ودوائر الصناعة والمجتمع المدني

٢٢-١ شكل طابع الانفتاح الذي اتسمت به عملية كيمبرلي عنصرا أساسيا في نجاح نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إذ تطرح كل فئة من الأطراف الفاعلة على الطاولة ما لديها من مصالح وخبرة ومهارات ومعارف. وشارك مراقبون عن أوساط الصناعة والمنظمات غير الحكومية منذ البداية في أفرقة عاملة وفي زيارات وبعثات استعراض. ويتنوع المشاركون في النظام تنوعا شديدا إذ يتراوحون من مستخرجي الماس من مناطق الرواسب ومنتجيه الصناعيين إلى البلدان المتجرة به والتي تتولى قطعه و/أو صقله، على اختلاف أحجامها في مختلف القارات ومع التباين الشديد في مصالحها في صناعة الماس. غير أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ التزم نهجا منفتحا تماشيا مع الولاية المخولة له من الجمعية العامة، وظل نتيجة لذلك قويا.

أساليب العمل: تقاسم الأعباء والاتسام بالمرونة

٢٢-٢ أُحرز تقدم كبير في وقت قصير جدا بفضل مرونة هيكل عملية كيمبرلي، بما في ذلك الرئاسة بالتناوب وإسناد مسؤوليات كبيرة لأفرقة عاملة أصغر حجما. وشاركت طائفة واسعة ومتزايدة من المشاركين والمراقبين في زيارات وبعثات استعراض وتزايد تنوع القيادة. وأتاح تواتر الاجتماعات عن طريق الفيديو وتبادل الرسائل الإلكترونية التي تستخدمها الأفرقة العاملة ضمان استمرار الاستعراض والتطوير بقدر كبير من الكفاءة وبقدر قليل من الموارد، (أبدى المشاركون في مختلف المناطق الزمنية مرونة شديدة لإتاحة عقد اجتماعات عن طريق الفيديو في أقل الأوقات إزعاجا للأغلبية على الأقل). واستمرت وتيرة الابتكارات والتطورات والتحسينات التي تبدأ في إطار الأفرقة العاملة، مما مكن من تغيير نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات بمرور الوقت. غير أن هناك تساؤلات بشأن استدامة ذلك في الأجل الطويل.

٢٢-٣ ويمكن تحسين موقع عملية كيمبرلي على الإنترنت، بقسميه المخصص للمشاركين والمفتوح لعموم الجمهور، لإدراج مزيد من الوثائق، عند الاقتضاء، وتنظيمه لإبراز مضمونه بوضوح. وينبغي إتاحة جميع وثائق الاجتماعات العامة في لغات العمل في هذه الاجتماعات. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتاح لجميع المشاركين والمراقبين، وللمنظمات الدولية المختارة، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة، الاطلاع بصورة أكثر انتظاما على جميع الوثائق التي يصدرها نظام استعراض الأقران.

اتخاذ القرار

٢٢-٤ وأهم مبدأ من مبادئ العمل في إطار عملية كيمبرلي هو أن اتخاذ القرار يتم على أساس توافق الآراء، وهو مبدأ ثبتت فعاليته وينبغي الحفاظ عليه. وليست هناك كتل تفاوضية ثابتة من المشاركين بل هناك بحث مستمر عن الحلول المقبولة من جميع الأطرف على أساس الاحترام والثقة المتبادلين. وعزز توافق الآراء ثقة المشاركين والإحساس بالملكية المشتركة والمشروعية.

الوضع القانوني

٢٢-٥ عملية كيمبرلي هي بالأساس آلية تشاورية حكومية دولية تعمل بدعم من أوساط الصناعة ومؤسسات المجتمع المدني وتهدف إلى استبعاد ''الماس المموِّل للصراعات'' من القنوات التجارية الدولية المشروعة. ولبلوغ هذه الغاية، اعتمد المشاركون في عملية كيمبرلي نظام إصدار شهادات المنشأ الذي أنشئ بموجب وثيقة تنص على استحداث وتطوير نظام دولي لإصدار شهادات منشأ للماس الخام، على أساس النظم الدولية. وهذا النظام ليس وثيقة ملزمة قانونا بالمعنى الدقيق في القانون الدولي. غير أن البلدان المشاركة في عملية كيمبرلي تعتبر أن من الضروري الوفاء على الصعيد الوطني بالحد الأدنى من المتطلبات المحددة في نظام الشهادات واعتمدت قوانين و/أو أوامر تنفيذية لهذا الغرض، مما أضفى على أحكامها قوة النفاذ في القانون الوطني في البلدان المشاركة.

المجتمع الدولي

٢٢-٦ تتمتع عملية كيمبرلي بعلاقة جيدة مع المجتمع الدولي الأوسع، ولا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة[١] ومجلس الأمن[٢]، ومنظمة التجارة العالمية (التي منحت استثناء) ومنظمة الجمارك العالمية (التي وافقت على إجراء تغييرات على وثائقها). وكان دعم الأمم المتحدة مهما بالنسبة لمشروعية عملية كيمبرلي وسلطتها. وفي الوقت نفسه، هناك مجال لتعزيز التعاون مع الهيئات المعنية بمسائل إدارة قطاع الماس من منظور التنمية أو منع الصراعات، سواء في منظومة الأمم المتحدة أو ضمن المؤسسات المالية الدولية. وسيتم هذا النوع من التعاون على أساس الأنظمة المعتمدة والاتفاقات الثنائية المبرمة مع المنظمات الدولية.

---

(١) ابتدأت بصدور القرار ٥٦/٥٥ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٢) أيد مجلس الأمن في قراره ١٤٩٥ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

آثار العملية

٢٢-٧ كان لعملية كيمبرلي تأثير مهم جدا في كبح إنتاج الماس والاتجار به بصورة غير مشروعة في البلدان المتضررة من الماس الممول للصراعات. والبلدان المعنية نفسها، باستثناء كوت ديفوار، اعترفت بهذا التأثير في ردودها على الاستبيان (جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، سيراليون). ويكشف كل تقييم سنوي، منذ إحداث عملية كيمبرلي، عن تحقيق زيادات كبيرة في النسب المئوية لإنتاج هذه البلدان وتجارتها من الماس التي تُجتذب نحو القنوات القانونية ونظام إصدار الشهادات.

٢٢-٨ وتتزايد لدى المشاركين القدرة على الإبلاغ عن حالات انتهاك أحكام نظام إصدار الشهادات في نطاق ولاياتهم القضائية (وكثير من القضايا القائمة هي بطبيعة الحال قيد النظر أمام القضاء)، مما يدل على زيادة وعي موظفي إنفاذ القانون وموظفي الجمارك بمتطلبات نظام إصدار شهادات المنشأ وعلى تعزيز فعالية الردع.

الأحكام الفنية

٢٢-٩ يعتبر المشاركون على نطاق واسع أن الأحكام الفنية للنظام، بما في ذلك شهادات عملية كيمبرلي، مناسبة وفعالة دون أن تترتب عليها تكاليف لا مبرر لها. وهناك بعض المشاكل في العلاقات القائمة بين تعريفات المصطلحات الفنية في إطار عملية كيمبرلي واستعمالها في سياقات أخرى؛ فلا يطبق جميع المشاركين كل حكم من الأحكام الفنية بالكامل؛ وأحيانا يتطلب الامتثال للمتطلبات وقتا و/أو يفرض على الأوساط الصناعية تكاليف، غير أن القواعد الفنية لنظام إصدار الشهادات تعتبر عموما متناسبة وعلى وفاق مع القواعد الدولية والوطنية الأخرى.

٢٢-١٠ وإجمالا، اتفق ٧١ في المائة من المشاركين المجيبين مباشرة على الاستبيان دون أي تنبيهات أن استخدام نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات كان بسيطا وعمليا. ولم يحدد أي منهم مجالات يلزم إجراء تبسيط فيها. وهذا تقدم كبير غير أن هناك دائما مجالا للتحسين. وفي هذا الصدد، أكد بعض المجيبين (٢٩ في المائة) أن بالإمكان تحسين القواعد الحالية.

تنفيذ الضوابط الداخلية

٢٢-١١ يعتبر تنفيذ الضوابط الداخلية على النحو المتوخى في القسم الرابع من وثيقة خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، عنصرا أساسيا لآلية نظام إصدار الشهادات. وقد اتخذت البلدان المشاركة خطوات لتنفيذ مقتضيات الضوابط

الداخلية الإلزامية، فضلا عن التدابير الاختيارية الواردة في المرفق الثاني للوثيقة الرئيسية. واتفق المشاركون في الاجتماع العام على مجموعة أخرى من الأحكام المتعلقة بالضوابط الداخلية الواجبة التطبيق على جميع فئات المشاركين (المنتجون أو المتجرون بالماس) الذين سيجري تشجيعهم على التنفيذ عن طريق زيارات استعراض الأقران وتقديم تقارير وإقامة الحوار.

استعراض الأقران

٢٢-١٢ تتمثل إحدى أهم سمات عملية كيمبرلي في نظامها المتعلق باستعراض الأقران. والعنصر المحوري في ذلك هو نظامها المتعلق بالزيارات الاستعراضية التي تمكن من تقييم وتحسين تنفيذ المشاركين لنظام إصدار شهادات المنشأ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على طابع توافقي. غير أن هناك مسائل ذات صلة بضعف الامتثال أو الانعدام التام للامتثال ربما تعذر كشفها بواسطة النظام الحالي بسبب عدم توافر الوقت للقيام ببحث متعمق لبعض المشاكل المستمرة في مجال صناعة الماس. وقد حدد الفريق العامل المعني بالرصد عددا من التحسينات التي يمكن إدخالها على هذا النظام ويتوخى تنفيذ هذه التحسينات خلال جولة ثانية من زيارات الاستعراض.

الإحصاءات

٢٢-١٣ ما برح نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يولي قدرا كبيرا من الأولوية لجمع التقارير الإحصائية من المشاركين، وقد كفل ذلك توعية جميع المشاركين بضرورة تقديم بيانات عن الإنتاج مرتين في السنة وبيانات عن التجارة مرة كل ثلاثة أشهر. وتقدم الغالبية العظمى من المشاركين حاليا تقاريرها في الوقت المناسب. غير أن بعض المشاركين والمراقبين يشعرون بالقلق فيما يتعلق بدقة البيانات المجمعة. ومع توافر المعلومات المجمعة على مدى ثلاث سنوات، ينبغي توجيه التركيز الآن نحو تحليل البيانات.

تسوية المنازعات

٢٢-١٤ هناك حتى الآن مناسبة واحدة جرى خلالها الاحتجاج بالأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بصورة رسمية في إطار عملية كيمبرلي. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى استبعاد أحد المشاركين. وهناك توافق عام في الآراء على أن هذه القضية قد عززت نظام إصدار شهادات المنشأ بإثبات تمتعه بالحزم والقدرة اللازمين لاتخاذ قرارات حازمة عندما تتعرض للتهديد سلامة النظام ومصداقيته. وحتى الآن، جرت معالجة جميع المنازعات الأخرى بصورة غير رسمية من قبل الرئيس أو من قبل الأفرقة

العاملة كل منها في نطاق ولايته. غير أن زيادة شفافية تسوية المنازعات قد تستلزم وضع واعتماد معايير لرفع البلدان من قائمة المشاركين في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

المشاركة

٢٢-١٥ هناك اتفاق واسع النطاق على أن باب المشاركة في النظام ظل مفتوحا على أساس عالمي وغير تمييزي أمام جميع مقدمي الطلبات الراغبين في الوفاء بمتطلباته والقادرين على ذلك، وأعرب المجيبون عن رضاهم عن العمل الذي تضطلع به لجنة المشاركة في هذا الصدد. واتفق المشاركون على النظر في إمكانية وضع تدابير مؤقتة يمكن تطبيقها بشأن المشاركين الذين لا يمتثلون لمتطلبات نظام الشهادات. ويمكن أن يشكل ذلك مرحلة تسبق رفع مشارك من القائمة. والتدابير المتفق عليها بخصوص غانا مثال جيد على حل مرن يحمي صناعة الماس المشروعة في غانا من جهة ويحافظ من جهة أخرى على مصداقية نظام الشهادات القائم على أساس شهادات منشأ موثوق بها.

التنظيم الذاتي لصناعة الماس

٢٢-١٦ يوجد لدى مشارك واحد على الأقل نظام مبتكر للتنظيم الذاتي لصناعة الماس يتيح لأعضاء الهيئات الصناعية سبل الحصول عبر ''مسار سريع'' على شهادات عملية كيمبرلي مقابل توقيعها على عدد من الشروط التفصيلية لكفالة التقيد بمتطلبات عملية كيمبرلي. ومن المهم أن هذا التنظيم الذاتي خاضع للإشراف والمراجعات التي تضطلع بها السلطات المختصة. وليس لدى غالبية المشاركين نظام مماثل للتنظيم الذاتي لصناعة الماس.

المساعدة التقنية

٢٢-١٧ رغم أن عملية كيمبرلي كانت بطيئة في معالجة مسألة المساعدة التقنية فقد أصبحت الآن تستجيب للاحتياجات التي حددتها زيارات الاستعراض وأثارها المشاركون. وتضمنت الاستجابة وضع آلية رسمية للمساعدة التقنية خلال الاجتماع العام المعقود في موسكو في الآونة الأخيرة بتنسيق من الولايات المتحدة. وبدأ ذلك بتجميع قائمة البرامج الحالية لتقديم المساعدة التقنية للمشاركين وفي بعض الحالات للبلدان التي قدمت بالفعل أو يحتمل أن تقدم طلباتها، بالاعتماد على جملة أمور منها نتائج زيارات الاستعراض. ولا يزال هذا العمل في مراحله الأولى. وأي مشارك يحتاج إلى المساعدة التقنية فهو مدعو إلى إبلاغ منسق المساعدة التقنية باحتياجاته.

وعلاوة على ذلك فإن كندا، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالإحصاءات تتيح أيضا المساعدة التقنية، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل، ولا سيما بشأن المتطلبات الإحصائية.

المستوى العام للإعراب عن الرضا

٢٢-١٨ خلص معظم المشاركين في ردودهم، سواء المنتجون والمتجرون معا أو المتجرون فقط، إلى أن نظام عملية كمبرلي لإصدار الشهادات يستجيب لاحتياجاتهم بشكل جيد.

٢٢-١٩ وأيد الاجتماع العام الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض نظام الشهادات بعد ثلاث سنوات من تنفيذه واعتمد التوصيات الستة والأربعين المقدمة في التقرير بهدف تعزيز عملية كيمبرلي. وفضلا عن ذلك، اتُّفق على إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لأربع مسائل أخرى خلال السنة القادمة. وهي: '١' الاحتياجات من التمويل والموارد، '٢' تحسين جمع وتحليل البيانات الإحصائية، '٣' ممارسة رقابة حكومية فعالة وذات مصداقية على صناعة الماس، '٤' معالجة الشحنات غير القانونية.

التحديات التي تواجه عملية كيمبرلي

٢٣ - الوضع في كوت ديفوار، حيث لا يزال استخراج الماس مستمرا في المناطق التي استولت عليها القوات الجديدة، والتسرب الواضح لهذا الماس إلى التجارة المشروعة، ما زال يشكل مجالا رئيسيا من مجالات القلق وتحديا كبيرا بالنسبة لعملية كيمبرلي. وتقوم عملية كيمبرلي، برصد هذا الوضع وتواصل تعاونها مع الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، انضمت عملية كيمبرلي إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار في رحلة ميدانية إلى منطقة استخراج الماس لتقدير مستوى الإنتاج، في جملة أمور.

٢٤ - وعقب تقرير فريق الخبراء الذي توصل إلى أن الماس الإيفواري يُهرَّب عن طريق البلدان المجاورة لكوت ديفوار، بما فيها غانا، وهي عضو مشارك في عملية كيمبرلي، أصبحت عملية كيمبرلي قلقة للغاية بشأن التهديد الذي يشكله ذلك على مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقد أشارت التقارير الواردة من الزيارة الاستعراضية لعملية كيمبرلي ومن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار، إلى احتمال دخول الماس المستخرج من الأراضي التي يستولي عليها المتمردون إلى الأسواق الدولية عن طريق غانا. وقد أعربت مجددا عن هذا القلق تقارير إضافية واردة من المبعوث الخاص لعملية كيمبرلي إلى

غانا، وممثل من كوت ديفوار والأمم المتحدة بالإضافة إلى خبراء عملية كيمبرلي الذين زاروا كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وحثت عملية كيمبرلي حكومة غانا على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد التام بالتزاماتها بموجب عملية كيمبرلي. ولتحقيق هذه الغاية، دعت عملية كيمبرلي غانا إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان تعزيز غانا لضوابطها الداخلية للقضاء على مواطن الضعف التي تم تحديدها في نظم معالجة الماس. وقد أعربت غانا عن التزامها الثابت بإجراء تحقيق شامل في الادعاءات واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز ضوابطها الداخلية والضمانات الأخرى لمكافحة الماس غير المشروع. وأبدت استعدادها للعمل مع عملية كيمبرلي والاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة لضمان الامتثال التام. ودعت، في هذا الصدد، بعثة استعراضية لزيارة غانا خلال ثلاثة شهور للتحقق من مدى الامتثال.

٢٥ - ونجد أن بعض البلدان المجاورة لكوت ديفوار غير مشاركة في عملية كيمبرلي ولذلك لا تتمتع عملية كيمبرلي إلا بنفوذ محدود نسبيا على هذه البلدان. وتنظر عملية كيمبرلي إلى مشكلة تسرب الماس من كوت ديفوار إلى التجارة المشروعة بوصفها مشكلة تحتاج إلى اتباع نهج إقليمي لحلها. ولتحقيق هذه الغاية، تعتزم عملية كيمبرلي، التماس حلول إقليمية بوسائل من بينها، تشجيع جميع البلدان في المنطقة على الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على النحو الموصى به في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٥).

٢٦ - والمنطقة الأخرى التي توجد فيها تحديات تقتضي اتباع نهج إقليمي تقع في أمريكا الجنوبية، وتتعلق تحديدا بالبرازيل وغيانا وفنزويلا. وقد عرضت البرازيل استضافة اجتماع ثلاثي للتصدي لشواغل تجارة الماس الإقليمية المتعلقة بالرقابة الداخلية على الماس. وقد أيدت غيانا أيضا رغبتها في المشاركة في أي اجتماعات إقليمية تهدف إلى حل المسائل المتعلقة بالماس. وقد وافقت عملية كيمبرلي على إرسال بعثة استعراض لتقصي الحقائق إلى فنزويلا للتحقيق في مسائل تتعلق بسيطرتها على إنتاج الماس وصادراته.

تعاون عملية كيمبرلي مع الأمم المتحدة وأجهزتها

٢٧ - تناولت عملية كيمبرلي، خلال عام ٢٠٠٦، مسائل تقع في إطار اختصاصها، جنبا إلى جنب، مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشمل هذه المسائل، كوت ديفوار وليبريا وفقا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٧٢ (٢٠٠٥) و ١٥٢١ (٢٠٠٣) على التوالي.

٢٨ - وأوفدت أيضا بعثة مشتركة مع فريق الخبراء المعيَّن عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٥) إلى كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأكدت البعثة أن الإنتاج غير المشروع للماس يحدث في الأراضي التي يحتلها المتمردون في تورتيا وسيغويلا، وقدم خبراء عملية كيمبرلي تقديرات لمستوى الإنتاج وقيمته إلى فريق خبراء الأمم المتحدة. وقد وجه

تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة الانتباه إلى احتمال تسرب الماس غير المشروع إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ من البلدان المجاورة بسبب ضعف الضوابط الداخلية و/أو عدم كفايتها.

٢٩ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أوفدت عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بعثة خبراء إلى ليبريا تهدف إلى قياس مدى كفاية الضوابط الداخلية في ليبريا وفقا للحد الأدنى من متطلبات الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقد قدمت هذه البعثة تقريرا عن التقدم الذي أحرزته ليبريا في وضع ضوابط داخلية تتسم بالشفافية والقابلة للمراقبة، بما في ذلك تشريعات وطنية تتعلق بتنظيم الماس. ومع ذلك، رأت البعثة أن هناك مزيدا من العمل الذي ينبغي إنجازه لتحقيق الامتثال التام.

٣٠ - ودُعيت ليبريا إلى الاجتماع العام في غابوروني وحضره ممثلوها حيث قدموا تقريرا عن التقدم المحرز في إنشاء نظام لإصدار شهادات الماس للوفاء بمعايير عملية كيمبرلي حسب ما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٢١ (٢٠٠٣).

تعاون عملية كيمبرلي مع المبادرات الأخرى

٣١ - بدأ قطاع صناعة الماس وبعض المنظمات غير الحكومية مبادرة الماس من أجل التنمية بهدف تحسين ظروف عمل العمال الحرفيين في مناجم الماس وتحسين أجورهم. وقد تمت دعوة مبادرة الماس من أجل التنمية ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى الاجتماع العام في غابوروني وقدمتا بيانات في الاجتماع. وتم الاتفاق على إطلاع عملية كيمبرلي على آخر المستجدات بشأن هاتين المبادرتين والمبادرات الأخرى التي تسعى لمعالجة قضايا تطوير قطاع الماس التي تواجه البلدان التي تستخرج الماس بالوسائل التقليدية.

خاتمة

٣٢ - لا يزال التأثير الإيجابي لعملية كيمبرلي في إقصاء الماس المموِّل للصراعات من التجارة المشروعة في الماس الخام مستمرا. وقد أدرجت الأدلة على ذلك في نتائج الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. ومع ذلك، لا تزال عملية كيمبرلي تواجه عددا من التحديات. ويتمثل التحدي الرئيسي في منع ماس كوت ديفوار من إفساد الإنتاج المشروع الوارد من البلدان الأخرى. ومن الحلول العملية التي طرحت أثناء الاجتماع العام في غابوبوني، التعهد بجعل دخول الماس الوارد من كوت ديفوار في التجارة المشروعة في الماس الخام أكثر صعوبة.

آفاق المستقبل

٣٣ - هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن يتم على نحو عاجل تنفيذ أكبر قدر ممكن من التوصيات الناشئة عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وعلى البلدان المشاركة أن تواصل بقوة السعي إلى تحسين الضوابط الداخلية، وأن تعالج مشكلة الماس الوارد من كوت ديفوار وزيادة توسيع عضوية عملية كيمبرلي.

٣٤ - وفيما يتعلق بإجراءات عملية كيمبرلي، عند انتهاء مدة ولاية الرئيس (سنة واحدة)، يتولى نائب الرئيس تلقائيا منصب الرئيس ولا يُختار في الاجتماع العام سوى نائب الرئيس. وبالتالي، ستصبح الجماعة الأوروبية، بوصفها نائب رئيس لعام ٢٠٠٦، رئيسا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وانتخب الاجتماع العام الهند نائبا للرئيس لعام ٢٠٠٧.

الضميمة ١

البيان الختامي

١ - اجتمع المشاركون في عملية كيمبرلي خلال الفترة ما بين ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في غابوروني ببوتسوانا، في اجتماعها العام السنوي وأقروا خطة لمساعدة غانا على تعزيز ضوابطها الداخلية المتعلقة بالماس أو مواجهة احتمال فقدان مركزها في عملية كيمبرلي. وستقوم بعثة استعراض خاصة من عملية كيمبرلي بزيارة غانا خلال ثلاثة شهور لاستعراض التقدم المحرز.

وتناول الاجتماع العام نتائج زيارة استعراض عملية كيمبرلي إلى غانا والتقارير الواردة من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار التي تفيد بأن الماس المستخرج من الأراضي التي يحتلها المتمردون يدخل إلى الأسواق الدولية عن طريق غانا. وقد استمع الاجتماع العام إلى تقارير من مبعوثه الخاص إلى غانا ومن رئيس الزيارة الاستعراضية وممثل من كوت ديفوار وخبراء من الأمم المتحدة ومن عملية كيمبرلي كانوا قد قاموا بزيارة كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتوصل الاجتماع العام إلى أن هناك مؤشرات موثوقا بها تفيد بأن غانا لم تتقيد بالتزاماتها بموجب عملية كيمبرلي. وقرر الاجتماع العام أن على غانا أن تتخذ خطوات فورية لضمان عدم تصديرها لغير الماس الغاني. ووافق الاجتماع العام على إرسال بعثة استعراض إلى غانا خلال ثلاثة أشهر للتحقق من امتثالها. والتزم مسؤولو غانا باتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على نزاهة عملية كيمبرلي.

٢ - وأقر الاجتماع العام الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض السنة الثالثة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ التي أعدها الفريق العامل المخصص الذي اعتمد ٤٦ توصية لتعزيز عملية كيمبرلي. ووافق الاجتماع العام على: نشر أسماء المشاركين الذين يخفقون عادة في تقديم إحصاءات؛ وتسليط الضوء على المتطلبات المتعلقة بالشحنات غير القانونية؛ ووضع مقترحات تتعلق بتدابير مؤقتة، بما في ذلك التعليق المحتمل للعضوية في حالات عدم الامتثال الهامة؛ وإنشاء الفريق العامل المعني بإنتاج الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية. ووافق الاجتماع العام على إيلاء الأولوية في الاهتمام إلى أربع مسائل أخرى في السنة القادمة: الاحتياجات من التمويل والموارد؛ وتحسين جمع البيانات الإحصائية وتحليلها؛ الرقابة الحكومية الفعالة والجديرة بالثقة على صناعة الماس؛ ومعالجة الشحنات غير القانونية.

٣ - ووافق الاجتماع العام على وضع معايير أقوى للضوابط الداخلية للمشاركين الذين ينتجون الماس ويتاجرون فيه ويقطعونه ويصقلونه. وتقدم هذه التدابير توجيهات أوضح بشأن تنفيذ ضوابط فعالة من المنجم إلى التصدير وتشمل ممارسة رقابة حكومية قوية على صناعة الماس، بما في ذلك عمليات تحقق موقعي من مدى امتثال صناعة الماس.

٤ - وقد دعا الاجتماع العام إلى إيفاد بعثة استعراض إلى فترويلا للتحقيق في مدى تطبيقها لالتزاماتها بموجب عملية كيمبرلي.

٥ - وأفاد الفريق العامل المعني بالإحصاءات بأن عملية كيمبرلي رصدت في عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٣٧,٦ بليون دولار من صادرات الماس الخام التي تمثل أكثر من ٥٠٠ مليون قيراط من الماس الخام. وأصدر المشاركون ٠٠٠ ٥٩ شهادة لمصاحبة تلك الشحنات. وأفاد الفريق العامل بأن المشاركين يبلغون بياناتهم بانتظام، وأن نوعية البيانات المقدمة وتحليلها قد تحسن.

٦ - وأقر الاجتماع العام مفهوم الشفافية في التقارير الإحصائية بالموافقة على الإصدار الفوري لبيانات عملية كيمبرلي الموجزة عن التجارة والإنتاج حسب القيمة والحجم وإجمالي الشهادات الصادرة عن بيانات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

٧ - ورحبت لجنة المشاركة بنيوزيلندا وبنغلاديش بوصفهما مشاركين جديدين في عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٦ جاعلين بذلك العدد الكلي للمشاركين ٤٧ يمثلون ٧١ بلدا (بما فيهم أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم ٢٥، والذين تمثلهم المفوضية الأوروبية). وتسعى سبعة بلدان إلى الحصول على مركز المشارك. ودعت اللجنة سبعة بلدان أخرى في عام ٢٠٠٦ إلى النظر في الانضمام إلى عملية كيمبرلي. وأعرب مراقبون من ليبريا ومالي والمكسيك وجمهورية الكونغو عن رغبتهم بالمشاركة في عملية كيمبرلي وأرسلوا ممثلين إلى الاجتماع العام. وقدمت ليبريا تقريرا عن التقدم المحرز في إنشاء نظام إصدار شهادات الماس للوفاء بمعايير عملية كيمبرلي حسب ما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٢١.

٨ - وأفاد الفريق العامل المعني بالرصد بأن عملية كيمبرلي أكملت ٣٤ عملية استعراض رئيسية للمشاركين قام بها الأقران - أجريت ١٥ عملية استعراض من تلك العمليات في عام ٢٠٠٦. وإجمالا، استقبل ٤٢ مشاركا من المشاركين زيارات استعراض أو دعوا إلى إجرائها محققين بذلك الهدف الذي وضع في عام ٢٠٠٣ وهو أن يتم رصد ''أكبر عدد من المشاركين'' في إطار آلية استعراض الأقران. وقد قدمت الصين وغانا والبرازيل وغيانا واليابان وجمهورية كوريا تقارير عن زيارات الاستعراض التي قام بها أقرانها. وأعلن الفريق العامل المعني بالرصد خططا لوضع جدول لاستعراض الأقران بما فيها بدء جولة ثانية من الزيارات الاستعراضية ابتداء من عام ٢٠٠٧. وقدم جميع المشاركين تقاريرهم السنوية بشأن تنفيذ عملية كيمبرلي التي قام بتقييمها الفريق العامل المعني بالرصد.

٩ - وقدم الفريق العامل لخبراء الماس تقريرا عن استنباط أولي لـ ''البصمات'' تميز إنتاج الماس الوارد من كوت ديفوار. وسيتم إنجاز المزيد من العمل لاستنباط ''بصمات'' مماثلة

لمنتجي الماس الآخرين من غرب أفريقيا. وقد طلب الاجتماع العام إلى الفريق العامل لخبراء الماس تنظيم حلقة دراسية بشأن تحديد منشأ الماس. وقدم الفريق العامل لخبراء الماس أيضا تقييما جيولوجيا شاملا للقدرات الإنتاجية لجمهورية الكونغو أعده المكتب الفرنسي للأبحاث الجيولوجية والتعدينية.

١٠ - وكلّف الاجتماع العام الفريق العامل لخبراء الماس بالاتصال بلجنة النظم المنسَّقة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية لتحسين مسائل التصنيف وإعداد جدول صور فوتوغرافية.

١١ - واختيرت أنغولا لقيادة الفريق العامل الجديد المعني بإنتاج الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية الذي سيعالج مسائل ذات اهتمام خاص بالنسبة لمنتجي الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية. وقدمت البلدان المنتجة للماس الغريني تقريرا عن الجهود المبذولة في عام ٢٠٠٦ في غرب ووسط أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ووافقت البرازيل على الاجتماع مع فترويلا لمعالجة شواغل تجارة الماس الإقليمية المتعلقة بالضوابط الداخلية الخاصة بالماس. وأبدت غيانا رغبة قوية بالمشاركة في الاجتماع الإقليمي.

١٢ - وقدّم منسق المساعدة التقنية تقريرا عن جهود المعونة وبناء القدرات التي تم تركيزها على سيراليون وليبريا وغينيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتترانيا. وتقدم بورصة دبي للماس وشركة دي بيرز تدريبا للعاملين بتقييم الماس من ليبريا وسيراليون وغانا. وتقدم كندا تدريبا إحصائيا للمشاركين. وأعلنت بلجيكا مبادرة لطرح دراسة شاملة لوضع خطة عمل لتعزيز الضوابط الداخلية ومعالجة مشاكل صغار المشتغلين بالتعدين. وتم تشجيع الجهات المانحة الأخرى على تقديم الخبرة المالية والتقنية لزملائهم المشاركين في عملية كيمبرلي لمساعدتهم على وضع تدابير رصد ومراقبة أكثر إحكاما.

١٣ - وتم تقديم عروض بشأن مبادرة تطوير قطاع الماس ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتم الاتفاق على أن يتم إطلاع عملية كيمبرلي على آخر المستجدات بشأن هاتين المبادرتين والمبادرات الأخرى، التي تسعى إلى معالجة المسائل المتعلقة بشؤون الإدارة والمسائل التنظيمية والإنمائية التي تواجه البلدان التي يتم استخراج الماس فيها بالوسائل التقليدية. وتم الاتفاق أيضا على أن تتم عملية كيمبرلي علاقات أوثق مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني على الصعيد المحلي.

١٤ - ونقلت سلطة رئيس عملية كيمبرلي إلى الجماعة الأوروبية لعام ٢٠٠٧. وانتخبت الهند نائبا للرئيس لعام ٢٠٠٧. وعُينت روسيا رئيسا للجنة النظام الداخلي.

١٥ - وستعتبر القرارات التي اتخذها الاجتماع العام معتمدة رسميا بمجرد ترجمتها إلى اللغات الرسمية للاجتماع العام (الانكليزية، الفرنسية، البرتغالية، الاسبانية والروسية) وفقا للقاعدة ٢٦ من النظام الداخلي، وإتاحتها لجميع المشاركين.

الضميمة ٢

استعراض السنة الثالثة لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يقدمه الفريق العامل المخصص المعني باستعراض النظام

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

موجز تنفيذي

يعد نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ مثالا للتعاون الدولي في أفضل مستوياته. فخلال السنوات الثلاث الأولى من اشتغاله، حقق النظام نجاحا ملحوظا إلى درجة أن الغالبية العظمى من عمليات إنتاج الماس الخام والتجارة الدولية به تتم اليوم عبر القنوات الرسمية لعملية كيمبرلي. ويقوم التنفيذ الناجح لنظام عملية كيمبرلي على نهج مرن وعملي، تُعتمد فيه حلول مخصصة لكل حالة لأنها أثبتت فعاليتها، ويخصص فيه المشاركون والمراقبون طوعيا ما يلزم من موارد.

ووفقا لوثيقة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وافق المشاركون على القيام باستعراض للنظام بعد ثلاث سنوات. ويركز الاستعراض الأول على ثلاثة مجالات أساسية: أولا، أثر عملية كيمبرلي على التجارة الدولية في الماس الخام، ومدى فعاليتها في منع تدفق الماس المستخدم في تمويل الصراعات إلى مجرى التجارة المشروعة. ثانيا، الأحكام الفنية للنظام وما إذا كانت تعمل كما خُطط لها أو أنها تتطلب التحسين. ثالثا، عمليات النظام وفعاليتها وكفاءتها.

وفيما يتعلق بتأثير النظام، فإن قرار الجمعية العامة الذي منح الولاية لعملية كيمبرلي يخضع للتجديد على نحو منتظم، كما حظي باعتراف مجلس الأمن. ويسبغ هذا الدعم العالمي الواسع النطاق والمتواصل مسحة هامة من الشرعية على نظام عملية كيمبرلي ويعتبر إقرارا بالجهود التي يبذلها المشاركون في العملية والمراقبون لها.

كما أن جميع البيانات المتوفرة تشير إلى أن غالبية التجارة الدولية في الماس الخام تتم الآن ضمن إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وتقوم بتنفيذ النظام جميع المراكز الكبرى لإنتاج الماس والتجاره فيه (باستثناء ليبريا التي ما تزال خاضعة لجزاءات فرضتها الأمم المتحدة على الماس). وعلاوة على ذلك، أسهمت عملية كيمبرلي في إحراز زيادات ضخمة، منذ عام ٢٠٠٣، في نسبة الماس الخام المصدّر عبر القنوات الرسمية في بلدان كانت تعاني في السابق من مشكلة الماس المستخدم في تمويل الصراع. بيد أن مجموعات المتمردين في كوت ديفوار ما زالت تستخلص الماس المستخدم في تمويل الصراع، وثمة بلاغات عن دخوله

قنوات التجارة المشروعة. وثمة بلاغات أخرى عن عمليات استخلاص واتجار غير مشروعة في الماس تقوم بها فصائل المتمردين والمليشيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأحكام الفنية للنظام، فهي تعمل على نحو جيد عموما، ويجري إنفاذها، ويدل على ذلك عدد من المصادرات لشحنات غير نظامية والملاحقات الناشئة عن ارتكاب مخالفات لأنظمة العملية. وكما هو متوقع عندما يتعلق الأمر بنظام دولي على هذه الدرجة من التعقيد، تظهر مشاكل تقنية على نحو متواصل ويتولى معالجتها الفريق العامل المعني بخبراء الماس، ومن خلال الاقتراحات العديدة التي قدمها المشاركون والتي يرد سردها في هذا الاستعراض بشكل توصيات. والمشكلة الأساسية التي أبرزها هذا الاستعراض تكمن في التنفيذ الفعال للضوابط الداخلية، التي ما زالت تشكل تحديا هاما. وستُعالج هذه المشكلة من خلال سلسلة من التوصيات التي ينبغي تنفيذها فورا باعتبارها أولوية رئيسية من أولويات عملية كيمبرلي.

والواقع أن النظام يعمل على نحو جيد، وقد أثبتت أنظمة الإحصاء واستعراض الأقران والرصد جدارتها كأدوات أساسية. لكنها قابلة للتحسين. وقد قدم المشاركون والمراقبون العديد من التوصيات في مجالي المتطلبات الإحصائية ونظام استعراض الأقران، وأُدرجت ضمن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

الضميمة ٣

قائمة المشاركين في عملية كيمبرلي عند انعقاد الاجتماع العام في غابوروني

١ – الاتحاد الروسي
٢ – أرمينيا
٣ – إسرائيل
٤ – الإمارات العربية المتحدة
٥ – إندونيسيا
٦ – أنغولا
٧ – أوكرانيا
٨ – البرازيل
٩ – بلغاريا
١٠ – بنغلاديش
١١ – بوتسوانا
١٢ – بيلاروس
١٣ – تايلند
١٤ – توغو
١٥ – جمهورية أفريقيا الوسطى
١٦ – جمهورية تترانيا المتحدة
١٧ – جمهورية كوريا
١٨ – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٩ – جنوب أفريقيا
٢٠ – رومانيا
٢١ – زمبابوي
٢٢ – سري لانكا
٢٣ – سنغافورة
٢٤ – سويسرا
٢٥ – سيراليون
٢٦ – الصين (جمهورية – الشعبية)
٢٧ – غانا
٢٨ – غيانا
٢٩ – غينيا، كوناكري
٣٠ – فنزويلا
٣١ – فييت نام
٣٢ – كرواتيا
٣٣ – كندا
٣٤ – كوت ديفوار
٣٥ – الكونغو (جمهورية – الديمقراطية الشعبية)
٣٦ – لبنان
٣٧ – ليسوتو
٣٨ – ماليزيا
٣٩ – الجماعة الأوروبية
٤٠ – موريشيوس
٤١ – ناميبيا
٤٢ – النرويج
٤٣ – النمسا
٤٤ – نيوزيلندا
٤٥ – الهند
٤٦ – الولايات المتحدة الأمريكية
٤٧ – اليابان

ملاحظة: هيئة التجارة في الماس الخام في تايبي الصينية قد استوفت أيضا الشروط الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

الضميمة ٤

تشكيل الأفرقة العاملة التابعة لعملية كيمبرلي

١ - الفريق العامل المعني بالرصد

الاتحاد الروسي

إسرائيل

جمهورية أفريقيا الوسطى

جمهورية الصين الشعبية

جنوب أفريقيا

كندا

المجموعة الأوروبية (الرئيس)

الهند

الولايات المتحدة

المجلس العالمي للماس

غلوبال ويتنس والشراكة بين أفريقيا وكندا

٢ - الفريق العامل المعني بالإحصاءات

الاتحاد الروسي

إسرائيل

أنغولا

بوتسوانا

جمهورية الصين الشعبية

جنوب أفريقيا

سويسرا

كندا (الرئيس)

المجموعة الأوروبية

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس العالمي للماس

المنظمات غير الحكومية: الشراكة بين أفريقيا وكندا

٣ - الفريق العامل المعني بالمشاركة

الاتحاد الروسي (الرئيس)

إسرائيل

أنغولا

بوتسوانا

جمهورية الصين الشعبية

جنوب أفريقيا

كندا

الجماعة الأوروبية

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس العالمي للماس والشراكة بين أفريقيا وكندا/غلوبال ويتنس

٤ - الفريق العامل المعني بخبراء الماس

الاتحاد الروسي

أستراليا

إسرائيل

بوتسوانا

جمهورية الصين الشعبية

جنوب أفريقيا

الصين

كندا

المجموعة الأوروبية

الهند

المجلس العالمي للماس (الرئيس)

٥ - الفريق الفرعي المعني باستخراج الماس الغريني

المنسقون:

- جمهورية الكونغو الديمقراطية (لأفريقيا الوسطى والجنوبية)
- سيراليون (لأفريقيا الغربية)
- البرازيل (لأمريكا الجنوبية)

الأعضاء:

- أنغولا
- البرازيل
- تنزانيا
- توغو
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جنوب أفريقيا
- زمبابوي
- سيراليون
- غانا
- غيانا

- غينيا
- فنزويلا
- كوت ديفوار
- ناميبيا
- المجلس العالمي للماس
- منظمات غير حكومية

لرئيس عملية كيمبرلي ونائبه ورئيس الفريق العامل المعني بالرصد صفة أعضاء في الفريق الفرعي بحكم مناصبهم.